وضيحي لـ«الوطن»: ما يهم الصيادلة توافر الدواء.. وانقطاع زمر دوائية يخلق سوقاً سوداء

الفيصل لـ«الوطن»: دورنا تقديم اقتراحات لوزارة الصحة ولا يسمح بتصدير أي دواء ما لم يكن متوفراً بالسوق المحلية

محمد منار حميجو

في وقت أكد فيه عضو المجلس المركزي لنقابة الصيادلة جهاد وضيحي أن ما يهم الصيادلة هو توافر الدواء وإيجاد حلول سريعة لمشكلة انقطاع بعض الزمر الدوائية، اعتبر رئيس المجلس العلمي للصناعات الدوائية رشيد الفيصل أنه إذا لم يتم اتخاذ إجراءات مناسبة فسيكون هناك انقطاعات أكثر في الأدوية وهذا ليس بمصلحة المواطن الذي يدفع تكاليف إضافية للحصول على الدواء.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن وضيحي أن بعض انقطاع الزمر الدوائية تخلق سوقاً سوداء، مشيراً إلى أن هناك ارتفاعاً عالمياً في المواد الأولية الداخلة في صناعة الأدوية إضافة إلى تأخر الشحن وارتفاع تكاليفه مما يؤثر وصول هذه المواد بسرعة وهذا ما يؤثر في الشركات السورية المنتجة للأدوية.

وأشار وضيحي إلى أن هناك اجتماعاً قريباً لمجلس النقابة وسيتم طرح موضوع الأدوية حتى يكون هناك رؤية كاملة لهذه الموضوع.

من جهته بيّن الفيصل أنه أصبح من الضرورة بمكان إعادة النظر في أسعار الأدوية وذلك لعدة أسباب منها الارتفاع العالمي غير المسبوق في المواد الأولية الداخلة في إنتاج الأدوية وهذا انعكس كثيراً على إنتاج العديد من أنواع الأدوية، لافتاً إلى أن من الأسباب التي دعت المجلس إلى المطالبة أيضاً بتعديل التعرفة ارتفاع تكاليف الشحن إضافة إلى تأخره وهذا شكل أزمة مستمرة.

وبيّن أن أي معمل منتج للدواء من الممكن أن يتوقف عن استيراد المادة الأولية إذا كان ذلك يسبب خسارة له في ظل هذا الارتفاع العالمي للمواد الأولية، لافتاً إلى أن هناك أيضاً صعوبات تواجهها المعامل مثل ارتفاع تكاليف الكهرباء وصعوبة تأمين المشتقات النفطية.

وبيّن الفيصل أن تعديل تعرفة أسعار الأدوية برسم المعتنين وأن دور المجلس هو المطالبة بتعديلها، معرباً عن أمله أن يكون صوت المجلس وصل إلى المعنيين بهذا الملف لتعديل التعرفة وخصوصاً أن قلة الأدوية تتوسع وهي بدأت من المضادات الحيوية نتيجة ازدياد الطلب عليها في ظل جائحة كورونا.

وأشار إلى أن التعاقد على توريد المواد الأولية أصبح صعباً جداً وهناك العديد من الموردين امتنعوا عن توريد المواد الأولية بسبب الغلاء الفاحش في هذه المواد، مشدداً على ضرورة أن يكون هناك متابعة مستمرة لهذا الموضوع لإيجاد الحلول السريعة لهذه المشكلة.

وبيّن أن عملية الاستيراد تتفاوت بين شركة وأخرى وبالتالي فإن المادة الأولية من الممكن أن تكون متوافرة لدى شركة لكنها مقطوعة عند أخرى ومن هذا المنطلق فإن عملية الاستيراد تكون حسب إمكانية كل شركة.

وأكد الفيصل أن الدواء الوطني يغطي حوالى ٩٢ بالمئة من حاجة السوق المحلية بينما هناك ٨ بالمئة هي أدوية مستوردة مثل الأدوية السرطانية، مشيراً إلى أن وزارة الصحة لا تسمح بتصدير أي مادة من الدواء إلا بعد توافره في السوق المحلية والتأكد من ذلك وهذا بكل تأكيد يدل على الحرص في تأمين الدواء في السوق المحلية أولاً ومن ثم السماح بتصدير الفائض منه.

وبيّن الفيصل أن عملية التصدير لا تتم جزافاً بل تكون تحت رقابة مشددة، مشيراً إلى أنه في حال حدوث حالات تهريب لبعض الأنواع فهي قليلة جداً وفردية وبكل تأكيد ليست مؤثرة في السوق المحلية.

حرمان الفلاحين من المازوت للآبار

مدير الزراعة: بات الأمر ضرورياً

السويداء -عبير صيموعة

شكاوى عديدة وصلت إلى «الوطن» من أصحاب المشاريع الزراعية لمحاصيل الخضار الشتوية على ساحة المحافظة تضمنت عجزهم عن تشغيل آبارهم الخاصة لإرواء المحاصيل جراء ساعات التقنين الطويلة، وعدم توفير مادة المازوت لهم من قبل مديرية زراعة السويداء واتحاد الفلاحين تحت ذريعة أن هذه الآبار مرخصة للعمل على الكهرباء وليس على الديزل، مؤكدين أن الخطة الزراعية لمحاصيل الخضار الشتوية لن يتم تحقيقها نتيجة لتوقف الآبار عن ضخ المياه إلى تلك المحاصيل

ولفت المزارعون أصحاب الآبار الخاصة إلى أن تشغيل الآبار الزراعية في ظل الانقطاع المتكرر للكهرباء أصبح شبه مستحيل مطالبين الجهات المسؤولة بتأمين المازوت لهذه الآبار ريثما يستقر وضع الكهرباء لأن عدم تأمين المازوت دفع بهم لشرائه من السوق السوداء وبأسعار فلكية بعد أن تراوح سعر البرميل الواحد من المازوت بين ٦٥٠ و٧٥٠ ألف ليرة، مؤكدين أن ارتفاع تكلفة الإنتاج سينعكس سلباً على المستهلك القطع ضمن فترة الوصل ويتساءلون عن سر بقاء الكهرباء بشكل مستمر في قرى تجاورهم أو لساعات أكثر في قرى أخرى.

يقول بعض سكان قرى النقيب وجوارها إن الكهرباء في المنطقة الجنوبية المتاخمة لقراهم وهي خط كهرباء جديدة الكهرباء مادة المازوت بعد موافقة اللجنة الزراعية الفرعية في المحافظة إلا أنه خلال الموسم الحالي لم تتم الموافقة على إعطائهم المازوت لزوم تشغيل آبارهم حيث قامت مديرية الزراعة بمطالبة أصحاب هذه الآبار بتحديد ساعات ري مزروعاتهم عند مجيء الكهرباء.

مدير زراعة السويداء أيهم حامد أكد لـ«الوطن»، أن تأمين مادة المازوت لأصحاب هذه الآبار وفي ظل ساعات تقنين التيار الكهربائي بات أمراً ضرورياً لأنها لم تعد تكفي لعملية الضخ خاصة أن إرواء المزروعات يحتاج إلى آبار دائمة التشغيل لذلك تقدمت المديرية بمقترح إلى لجنة المحروقات يتضمن الموافقة على منح أصحاب هذه الآبار مادة المازوت حيث تم طرح المقترح ومناقشته خلال اجتماع لجنة المحروقات.

يشار إلى أن المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية في المحافظة تبلغ نحو ٤٩٦٣ هكتاراً منها ١٣٢٢ هكتاراً محاصيل شتوية، ١١٧١ هكتاراً محاصيل صيفية، و٤٣ هكتاراً مشاتل زراعية، حيث يتم إرواءها من أكثر من ألف بئر زراعية.

كورونا يؤثّر على الكهرباء في طرطوس

عدم قطع التغذية عن معمل الأوكسجين

طرطوس- هيثم يحيى محمد

مع استمرار التقنين الطويل والجائر للتيار الكهربائي في محافظة طرطوس (ساعة وصل أو أقل وخمس ساعات قطع أو أكثر) تستمر وتيرة الشكاوى والانتقادات بالارتفاع من المواطنين وكل أصحاب الفعاليات – من غير البلدية الصورائي ٥ ساعات قطع ساعة وصل.. ومنذ الشهر تقريباً والفاصل بين البلديتين نهر وسد الصورائي وعند سؤال المناوبين بمحطة الشيخ بدر يكون الجواب هذه التعليمات التنسيقية من طرطوس بحجج واهية والسبب برادات التفاح علماً أنه لا يوجد سوى براد واحد شغال بقرية حمام قنية وأجرة صندوق التفاح ٣٠٠٠ ل.س بسبب التقنين وبقية البرادات مغلقة وتساءلوا: هل يجوز أن يعامل قطاع بلدية الصورائي نحو ١٤ قرية بهذا الفارق بالتقنين سؤال برسم الإجابة؟

وفي شكوى أخرى قالوا: بما يخص التقنين الجائر للقرى التابعة لقطاع بلدية الصورائي بمنطقة الشيخ بدر ٥ ساعات قطع وساعة وصل يتخللها عدة انقطاعات بينما مدينة الشيخ بدر من ساعة ونصف الساعة لساعتين وصل وبلدية برمانة المشايخ من ٢-٣ ساعات وصل تتساءل... هل يعقل هذا التقنين الجائر والمنحاز لبعض القرى دون غيرها؟ ولماذا لا يكون التقنين متساوياً لجميع الناس؟ من حق غسالاتنا أن تغسل ثيابنا خلال يوم واحد على الأقل، ولدينا برادات لتحفظ ما تبقى من المؤونة أو نشحن بطاريات الدلات والهواتف... إلخ.

الكهرباء توضح

مدير عام شركة كهرباء طرطوس عبد الحميد منصور قال رداً وتوضيحاً لتلك الشكاوى: الخط الواقع جنوب قرى الشيخ بدر والقدموس التي يقول أصحابها إن القرى التابعة لبلدة برمانة المشايخ تأتيها الكهرباء من الساعة ٧ للساعة ١٠ صباحاً ومساء كذلك بينما القرى التابعة لبلدية الصورائي ٥ ساعات قطع ساعة وصل.. ومنذ الشهر تقريباً والفاصل بين البلديتين نهر وسد الصورائي وعند سؤال المناوبين بمحطة الشيخ بدر يكون الجواب هذه التعليمات التنسيقية من طرطوس بحجج واهية والسبب برادات التفاح علماً أنه لا يوجد سوى براد واحد شغال بقرية حمام قنية وأجرة صندوق التفاح ٣٠٠٠ ل.س بسبب التقنين وبقية البرادات مغلقة وتساءلوا: هل يجوز أن يعامل قطاع بلدية الصورائي نحو ١٤ قرية بهذا الفارق بالتقنين سؤال برسم الإجابة؟

وفي شكوى أخرى قالوا: بما يخص التقنين الجائر للقرى التابعة لقطاع بلدية الصورائي بمنطقة الشيخ بدر ٥ ساعات قطع وساعة وصل يتخللها عدة انقطاعات بينما مدينة الشيخ بدر من ساعة ونصف الساعة لساعتين وصل وبلدية برمانة المشايخ من ٢-٣ ساعات وصل تتساءل... هل يعقل هذا التقنين الجائر والمنحاز لبعض القرى دون غيرها؟ ولماذا لا يكون التقنين متساوياً لجميع الناس؟ من حق غسالاتنا أن تغسل ثيابنا خلال يوم واحد على الأقل، ولدينا برادات لتحفظ ما تبقى من المؤونة أو نشحن بطاريات الدلات والهواتف... إلخ.

الكهرباء توضح

مدير عام شركة كهرباء طرطوس عبد الحميد منصور قال رداً وتوضيحاً لتلك الشكاوى: الخط الواقع جنوب خط النقيب اسمه خط خربة المعزة وعلى هذا الخط معمل أوكسجين وهناك كتاب من الوزارة والمحافظ يقضي بعدم قطع التغذية عن معامل الأوكسجين لتصنيع الأوكسجين من أجل مرضى كورونا... وبالنسبة لبقية الأمور على الخط تتم معالجتها في وقتها ويتم التعويض قدر الإمكان.

ويضيف منصور: أما بخصوص شكاوى الصورائي والشيخ بدر فإن مدينة الشيخ بدر تتم تغذيتها من خط الشيخ بدر محطة التحويل ويطبق عليه تقنين خمس ساعات قطع وساعة وصل وعند زيادة الحمولة عن الكمية المسموح بها للمحافظة نضطر إلى تقنين إضافي بنحو ١٠-١٥ دقيقة وعند توفر الإمكانية للإعفاء يتم إعفاء الخط نحو نصف ساعة وهذا يتعلق بالكمية المخصصة للمحافظة وهي متغيرة على مدار الساعة وهذا ينطبق على خط بريصين المغذي لقرى الصورائي.

أما بالنسبة لبلدة برمانة المشايخ فتتم تغذيتها من خط برمانة المشايخ من محطة تحويل الشيخ بدر ويطبق عليه تقنين ٣ ساعات وصل و٣ قطع من تاريخ ٢٠٢١/١٠/١٧ حتى ٢٠٢١/١١/١٢ حيث بدأنا تطبيق تقنين ٤ ساعات قطع وساعتي وصل حتى تاريخه لكونه خطاً يغذي برادات حفظ التفاح ونضطر إلى تقنين إضافي أحياناً نحو نصف ساعة إلى ثلاثة أرباع الساعة على الخط عند زيادة الحمولة عن الكمية المسموح بها للمحافظة ولا يتم إعفاء الخط خارج برنامج التقنين المطبق على الخط في حال توافر أي كمية زائدة والأولوية لباقي الخطوط في المحافظة.

صعوبات تواجه زراعة القمح والشعير

مدير زراعة حلب لـ«الوطن»: عدم قدرة نظام الإقراض على تلبية متطلبات الفلاحين

محمود الصالح

كشف مدير الزراعة في حلب رضوان حرصوني عن زراعة ٣٠٠٠٠/ هكتار شعير بعلاً في محافظة حلب ولا تزال الزراعة مستمرة، وأنه تم السماح للفلاحين بتجاوز النسب المحددة في الدورات الزراعية في زراعة محصول القمح لتعويض النقص في المخزون الاستراتيجي وذلك بناء على تعميم كتاب وزارة الزراعة.

وأضاف مدير الزراعة في تصريح لـ«الوطن» أن هناك صعوبات كبيرة تواجه تنفيذ الخطة الإنتاجية للموسم ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ منها صعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي بالكميات الكافية نتيجة الحصار على القطر، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة والمنتجة محلياً الأمر الذي سيؤثر سلباً في المساحات المزروعة، حيث بلغ سعر بذار الشعير البلدي في السوق المحلية ١٧٤٣ ل.س للكغ الواحد وبذار القمح ١٥٨٥ ل.س وبلغ سعر برميل المازوت ٧٥٠ ألف ل.س بالسوق المحلية.

وعن أسعار الفلاحة بين حرصوني أن هناك ارتفاعاً في تكاليف العمليات الزراعية حيث بلغت أسعار حراثة الهكتار الواحد ٧٠٠،٥٠٠ / ألف ل.س للزراعات المروية، و٣٠٠ / ألف ل.س للزراعات البعلية، وتدني مستوى المكننة الزراعية المتوافرة لدى الفلاحين نتيجة ارتفاع أسعار المستورد منها بما لا يسمح باقتنائها، وقلة عدد الجرارات العاملة في محافظة حلب وخاصة بالريف المحرر حديثاً (سمعان والأتارب)، وتخوف المزارعين من اعتماد أسعار لتسويق محاصيلهم لا تحقق لهم هامش ربح جيد، وارتفاع تكاليف الأيدي العاملة وقلة عددها، إضافة إلى الظروف الأمنية السائدة في بعض مناطق المحافظة بسبب وجود مساحات زراعية تقع ضمن خط التماس مع المناطق التي تسيطر عليها العصابات الإرهابية. وكذلك عدم قدرة النظام المالي التعاوني (الإقراض) على تلبية متطلبات الخطة الإنتاجية الزراعية بسبب تغير الأسعار واختلافها وعدم توافر المستلزمات المدعومة من قبل الحكومة بالكميات الكافية وعدم تفعيل لجان الإقراض بالمصارف الزراعية في محافظة حلب.

وأشار مدير الزراعة إلى عدم ملاءمة قيمة مخالفات الخطة الإنتاجية الزراعية وفقاً للمرسوم التشريعي رقم /٥٩/ لعام ٢٠٠٥ وتعديله بالمرسوم رقم ١٤ لعام ٢٠١٧ والعمل على تعديلها بما يتناسب مع الأسعار الحالية.

ومن معوقات تنفيذ الخطة الزراعية كذلك عدم قيام الجهات المعنية بتعزيل مجرى نهر قويق وإزالة السواتر الترابية لدرء مخاطر حدوث فيضان في منطقة السيحة بريف محافظة حلب الجنوبي، علماً أن فرع مؤسسة استصلاح الأراضي بحلب قام بالتعاقد مع الإنشاءات العسكرية لتعزيل ٥٠ كم من مجرى النهر من أصل المسافة الكلية ٢٠٠ كم ولم تباشر العمل حتى تاريخه.

وعن الخطة المقررة للعام الحالي بين مدير الزراعة أن خطة زراعة القمح المروي في كامل المحافظة ١٣٧٢٤٦ هكتاراً منها ١٠٢٩٤٢ هكتاراً تقع في مناطق آمنة، وهناك ١٨٥٤٢٦ هكتاراً تقررت زراعتها بالقمح بعلاً في جميع أنحاء المحافظة منها ٦١٢٣٥ هكتاراً في المنطقة الآمنة. وتقرر وفق الخطة زراعة ١٦٨٠ هكتاراً بالشعير المروي منها ١٠٦٠ هكتاراً في المنطقة الآمنة، وهناك مساحات واسعة واردة في الخطة لزراعتها بالشعير البعل تقدر بحدود ٣٣٠ ألف هكتار على جميع أنحاء حلب، منها ١٧٦٣٦٥ هكتاراً في المنطقة الآمنة.

وأكد مدير الزراعة أن جميع المصالح الزراعية والوحدات الإرشادية تتابع تنفيذ الخطة الزراعية وتقدم التراخيص المطلوبة للفلاحين.

> كلفة فلاحة الهكتار المروي ٧٠٠ ألف وقيمة بذار القمح ١٥٨٥ ليرة للكغ